﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: 1 - 2]

مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

فاتحةُ سورةِ الفرقان تأكيدٌ وتفصيلٌ وتعليلٌ لخاتمة سورة النّور

هاتانِ الآيتان هما مستهلُّ (سورة الفرقان)، وبينهما وبينَ خاتمة (سورة النور) مناسبةٌ واضحةٌ تدلُّ على أنَّ القرآن في صورته الشاملة هو وحدةٌ كاملةٌ متلائمةُ الأجزاء، حتى لو تفرَّقت مضامينه في سور متعددة، وبيانُ ذلك هنا: أنَّه سبحانه لمّا ختمَ سورة النور بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، فذيَّل بها سورةً كاملةً، ببيانِ أنَّ مُلكَ كلِّ ما في السَّماوات والأرض كبُر أوْ صغُر هو للّه تعالى وحدَه، ومن مقتضى ذلك إثباتُ أنَّه وحدَه المتصرِّف في مُلكه، "فكان ذلك إخبارًا بأنَّ ما فيهما ملكٌ له؛ أخبرَ هنا في مستهلِّ سورة الفرقان أنَّه له ملكُهما، أي: قهرهُما وقهرُ ما فيهما، فاجتمعَ له الملكُ لهما ولما فيهما"[1]، فظهرتْ بذلك مناسبةُ استهلال (سورة الفرقان) بالثناء على صاحب هذا الملك العظيم، الذي لا يُشاركه فيه أحدٌ من خلقه، وذي الخير الكثير بالإنعام على خلقه، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فكان من جملةِ عِلَلِ استحقاق هذا الثَّناء هو كونُه سبحانه: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾؛ لأنَّ الفرقان تفرَّقت فيه كلُّ ألوان الخير، وأنَّه سبحانه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وأنَّه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾، فهو وحدَهُ صاحبُ التصرُّف فيه،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 80.

وأنَّه وحده الذي: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾، فكان التلاؤم ظاهرًا واضحًا بينَ ما خُتِمت به سورةُ النور، وما استُفتِحت به سورةُ الفرقان، وكأنَّ هذا الاستفتاح هنا هو تفصيلٌ وتعليلٌ للخاتمة هناك، وأيضًا فإنَّه لمّا قال في خاتمة سورة النّور: ﴿وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْۚ﴾، وهو بمنزلة التهديد والوعيدِ للمخالفينَ عن أمره سبحانه، وأمرِ رسولهِ ﷺ، وأيضًا بمنزلةِ التَّبشير للطّائعينَ؛ فقد أظهرَ في مستهلِّ (سورة الفرقان) أنَّ الميزان الفاصلَ بينَ أهل الخلاف وأهل الوفاق، أوْ أهل الكفر وأهل الإيمان، هو هذا الكتاب الفارق بين الكفر والإيمان، وأنَّه بقدر امتثاله يتمايزُ أهلُ الإيمان، وبقدر التخلّي عنه ومخالفته يكونُ مقامُ أهل الكفر والعصيان، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾، وهذا ثناءٌ على الله سبحانه بكونه منزِّلَ الفرقان – وهو القرآن – على رسوله ﷺ، لينذرَ به الناسَ أجمعين، فيمتثلوه، ولا يجافوه؛ "لأنَّه الكتابُ الفارقُ بين مُلتبسٍ، فلا يدعُ خفاءً إلّا بيَّنه، ولاحقًّا إلّا أثبتَهُ، ولا باطلًا إلّا نفاهُ ومحقَهُ، فيه انتظامُ الحياة الأولى والأُخرى، فكان قاطعًا على عِلْم مُنزِلِه"[1] سبحانه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَبَارَكَ﴾: (برك) أصلٌ يدلُّ على ثباتِ الشَّيء، ثم يتفرَّعُ فروعًا يقاربُ بعضُها بعضًا، يقال: برَكَ البعيرُ يَبْرُكُ بُروكًا، وأصلُ البرك كما يقولُ الخليل: يَقَعُ على ما بَرَكَ مِنَ الجمالِ والنّوقِ، على الماءِ أَو بِالفَلاةِ، مِنْ حَرِّ الشَّمسِ أَوِ الشِّبَعِ[2]، ويُطلقُ على صدرِ البعير؛ لأنَّه الجزءُ الذي يُلامس الأرضَ عند البرْك، و﴿تَبَارَكَ﴾ تفاعَل مطاوعُ بارَكَ، وهو فعلٌ لا يتصرَّفُ، ولم يُستعملْ في غيره تعالى، فلا يجيءُ منه مضارعٌ ولا اسمُ فاعل ولا مصدرٌ[3]، والبَرَكَةُ: ثبوتُ الخيرِ الإلهيِّ في الشَّيء، قال تعالى: ﴿لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: 96]، وسمّي بذلكَ لثبوتِ الخيرِ فيه ثبوتَ الماءِ في البركة، والمُبارَك: ما فيه ذلك الخيرُ، من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء: 50]؛ تنبيهًا

(1) البقاعي، نظم الدرر: 13/ 331.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (برك).
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط: 8/ 79.

على ما يفيضُ عليه من الخيراتِ الإلهيَّة[1]، وكلُّ ما جاء في القرآن من: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّـهُ﴾ [الأعراف: 54]، و﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى﴾؛ فهو تنويهٌ بعطائه الدّائم خَلقًا ورِزْقًا وربوبيَّةً وهدايةً[2]، والمرادُ بقوله: ﴿تَبَارَكَ﴾ أي: تعاظم خيرُه، وتوفَّر، والمراد بخيره كمالاتُه وتنزُّهاتُه[3].

2) ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾: (فرق) أصلٌ يَدُلُّ على تَمييزٍ وتَزْييلٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، مِنْ ذَلِكَ (الفَرْقُ): فَرْقُ الشَّعْرِ، يُقالُ: فرَقْتُهُ فرْقًا، و(الفِرْقُ): القَطيعُ مِنَ الغَنَم، والفِرقُ: الفِلْقُ مِنَ الشَّيْءِ؛ إذا انْفَلَقَ، قالَ اللّه تعالى: ﴿فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء: 63]، ومِنَ البابِ: إفْراقُ المَحْمومِ مِنْ حُمّاهُ، وإنَّما يَكونُ كَذا؛ لِأَنَّها فارَقَتْهُ[4]، والفُرْقانُ أبلغُ من الفَرق؛ لأنَّه يستعملُ في الفرقِ بينَ الحقِّ والباطل، وتقديره كتقدير: رجل قنعانُ: يُقنَعُ به في الحُكم، وهو اسمٌ لا مصدرٌ فيما قيل، والفَرْق يُستعملُ في ذلك وفي غيره، وقولُه تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: 41]، أي: اليومُ الذي يفرقُ فيه بين الحقِّ والباطل، والحجَّة والشُّبهة[5]، و﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ هنا هو القرآنُ الكريم، وهو في الأصل مصدرُ (فرقَ)، وجُعِلَ علَمًا بالغلبة على (القرآن)؛ لكونه قد فرَّق بينَ الملتبسات وبين الحقِّ والباطل، بما بيَّنه من دلائل الحقِّ ودحض الباطل[6].

3) ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾: (قدر) أصلٌ يَدُلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وكُنْهِهِ ونِهايَتِه، فالقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، يُقالُ: قَدْرُهُ كَذا، أَيْ: مَبْلَغُهُ، وكَذَلِكَ القَدَرُ، وقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْديرِ، وقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ، والقَدْرُ: قَضاءُ اللّه تَعالَى الأَشْياءَ على مَبالِغِها ونِهاياتِها الَّتي أَرادَها لَها، وهوَ القَدَرُ أَيْضًا[7]، والقَدْرُ والتَّقْديرُ: تبيينُ كمّيَّة الشَّيء، يقال: قَدَرْتُهُ وقَدَّرْتُهُ، فمعنى تقدير اللّه تعالى للأشياء: أنْ يجعلَها على مقدارٍ مخصوص ووجهٍ مخصوص حسبما اقتضتِ الحكمةُ، وذلك أنَّ فعلَ اللّه تعالى ضربان: ضربٌ أوجدَه بالفعل، ومعنى إيجادِهِ بالفعل أنْ أبدعَهُ كاملًا دفعةً لا تعتريهِ الزّيادةُ والنُّقصان إلى أنْ

(1) الراغب، المفردات: (برك).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي: (برك).
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 316.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فرق).
(5) الراغب، المفردات: (فرق).
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 317.
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).

يشاء أنْ يُفنيَهُ، أوْ يبدِّله كالسَّماوات وما فيها، ومنها ما جعلَ أصوله موجودةً بالفعل وأجزاءَه بالقوَّة، وقدَّره على وجهٍ لا يتأتّى منه غيرُ ما قدَّره فيه، كتقديره في النَّواة أنْ ينبتَ منها النَّخل دونَ التُّفاح والزّيتون، وتقدير مني الإنسان أنْ يكون منه الإنسانُ دون سائرِ الحيوانات[1]، ومعنى قوله: ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرًا﴾ أي: هيَّأه لما أرادَ منه من الخصائصِ والأفعال، كتهيئة الإنسان للإدراكِ والفهم والنَّظَر والتدبير، واستنباطِ الصَّنائع المتنوِّعة، ومزاولةِ الأعمال المختلفة إلى غير ذلك[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الثناءُ المُستحَقُّ على الله تعالى بما هو أهلُه

يستَهِلُّ النظم الجليل سورة الفرقان بالثناء على الله تعالى، وهو أهلٌ لكلِّ ثناءٍ، بحيث لا يحصي الثَّناءَ عليه أحدٌ سواه، فيقول: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾، أي: تعالى أمر الله، وتزايدَ خيرُهُ وكثُرَ، ومن خيره الوفيرِ أنَّه هو الَّذي نزَّل القرآن فارقًا بين الحقِّ والباطل، والإيمانِ والكفر، والحلالِ والحرام، على عبدِهِ محمَّد ﷺ ليكون نذيرًا به مُبلِّغًا إيّاه إلى العالمين، ليبلُغوا الهدايةَ عن طريقه؛ إذ لا طريقَ لهم سواه، كما أنَّ من خيره الزائد الذي يستحقُّ عليه سبحانه كلَّ معاني الثَّناء أنَّه هو الذي يملكُ وحده السَّماوات والأرض؛ لأنَّه خالقُهما ومدبِّرُ أمرهما، وأمرِ مَن فيهما وما فيهما، والمنزَّه عن اتِّخاذ الولد، وأنَّه لم يكن له أيُّ شريكٍ في مُلكه، وقد خلقَ كلَّ شيء، فقدَّره تقديرًا دقيقًا بنواميسَ وخصائصَ مستقلَّة، بحيثُ لا يختلطُ أمرُ كائنٍ بأمرِ كائنٍ آخر، حتى يؤدّي كلٌّ دوره المنوطَ به في الحياة، حسبما قدَّر الله له، وشاءَ[3].

(1) الراغب، المفردات: (قدر).
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 117.
(3) الخطيب، التفسير القرآني: 9/ 1344، ومجموعة من علماء الأزهر، تفسير المنتخب، ص: 531، 532، ومجموعة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 359.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ صيغةِ ﴿تَبَارَكَ﴾:

صيغةُ ﴿تَبَارَكَ﴾ على وزن (تفاعَلَ)، و(تفاعَلَ) هنا واردٌ للمبالغة في البركة، بمعنى: زيادة الخير، فإنَّ ما لا يُتصوَّرُ نسبتُهُ إليه سبحانه حقيقةً من الصّيغ، كالتكبُّر ونحوه لا تُنسَبُ إليه تعالى إلّا باعتبارِ غايتها، وعلى المعنى المجازي تكون علَّةُ المبالغة في صفاته سبحانه؛ باعتبار كثرة ما يفيضُ منه على مخلوقاته، لا سيَّما على الإنسان من فنون الخيرات، التي من جملتها تنزيلُ القرآن المنطوي على جميعِ الخيرات الدينيَّة والدنيويَّة، وصيغةُ ﴿تَبَارَكَ﴾ حينئذٍ يجوز أنْ تكون لإفادةِ نماء تلك الخيرات وتزايدِها شيئًا فشيئًا وآنًا فآنًا، بحسب حدوثها، أوْ حدوثِ متعلَّقاتها، ولاستقلالِها بالدَّلالة على غاية الكمال وتحقُّقِها بالفعل، وللإشعارِ بالتعجُّب المناسبِ للإنشاء والإنباءِ عن نهاية التعظيم، ولذلك لم يجزِ استعمالها في حقِّ غيره تعالى[1].

صيغةُ (تفاعَل) مقصودٌ بها المبالغة؛ للدَّلالة على بلوغِها المنتهى في حقِّهِ سبحانه

بلاغةُ الكنايةِ عن الثَّناء في مطلع السورة:

لمّا استهلَّت السورة بالثناء على الله تعالى بهذا الثَّناء النّادرِ البديع - وهو سبحانه له أهلٌ - جاء في جملة الصِّلَة مسوِّغات هذا الثناء، وكان أوَّلُها قولَه سبحانه: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾؛ لما يتضمَّنُه من خيرَي الدُّنيا والآخرة، "فهو كنايةٌ عن تعظيمِ شأن الفرقان وبركته على الناس ... وهو أيضًا كنايةٌ عن تعظيمِ شأنِ الرَّسول عليه الصلاة السلام"[2]؛ لأنَّ تعظيم المولى تعالى لذاته بإنزالِ القرآن على عبده يستلزمُ تعظيمَ المنزَل والمنزَل عليه.

مستهلُّ السورة كنايةٌ عن تفخيم شأن القرآن وشأن مَن نزل عليه ﷺ

سرُّ التَّعبيرِ بالاسمِ الموصول:

أوثرَ التعريفُ بالاسم الموصول دون اسمِ الجلالة، في قوله

التعريفُ بالموصول هنا في قوَّة التعريف بالاسم الجليل

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 200.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 316.

سبحانه: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾؛ لأنَّ التعريفَ بالموصول هنا في قوَّة التعريف بالاسم الجليل، فما ذُكر من خصائصَ وصفاتٍ في جملة الصِّلة هو مما تفرَّد به الله ﷻ، بحيثُ لا يمكنُ أن يلتبسَ بغيره، فهذه الصِّفات هي "صفاتُ الله في نفس الأمر وعندَ المؤمنين، وإنْ كان الكفار يُنكرونها، لكنَّهم يعرفون أنَّ الرسول ﷺ أعلنَها، فالله تعالى معروفٌ بذلك عندهم معرفةً بالوجه، لا بالكُنْهِ الذي يُنكرونَه"[1]، وأيضًا فإنَّ ثبوت دليل الإعجاز في القرآن الكريم، وعجزهم عن تحدّيه ومعارضته قائمٌ مقام الاعتراف به، أي: إنَّه "لمّا ثبتَ كونه من عند الله بكونه معجزًا بالغًا إلى أقصى درجات البلاغة والفصاحة؛ نزَّله الله تعالى منزلةَ المعلوم للقوم بناءً على قوَّة دليله وظهوره"[2].

ولا يخفى أنَّ التعريف بالموصول يشيرُ إلى علَّة من علل إنشاء المباركة له تعالى في صدر الآية؛ إذْ تضمَّنت الصِّلةُ إنزالَ القرآن، وهو من أكبر النِّعَم والبركات وأعظمِها على العباد.

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغة ﴿نَزَّلَ﴾ لا (أنزل):

النزولُ المفرَّقُ للقرآن الكريم نعمةٌ على الرَّسول ﷺ وعلى العالمين

أوثر التعبيرُ بصيغةِ ﴿نَزَّلَ﴾ وهي مشعرةٌ بالنزول المتكرِّر المفرَّق، دونَ (أنزل) الدالَّةِ على النُّزول دفعةً واحدةً؛ لأنَّ المقصود هو بيانُ كون الفرقان نعمةً على المنزَّل عليه ﷺ وعلى العالمين، من حيث كونُه نذيرًا لهم وبشيرًا وهاديًا، وهذا كلُّه مرتبطٌ بنزوله مفرَّقًا على قلبه ﷺ طوالَ فترة البعثة والرِّسالة، وهي ثلاثٌ وعشرونَ سنةً، وقد قال الله تعالى في إبراز هذه النِّعمة بهذا النزول على هذه الكيفيَّة: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: 32]، وقال: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 316.

(2) شيخ زاده، حاشية زاده على البيضاوي: 6/ 264.

عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا ﴿١٠٦﴾ [الإسراء: 106]، واختارَ صيغةَ الماضي؛ لإفادةِ تحقُّقِ الوقوعِ والقطعِ بالتنزيل، وأنَّه أمرٌ ماضٍ لا سبيلَ لمنعِهِ أو قطعِهِ.

توجيهُ تخصيصِ اسم ﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ بالذِّكر:

الفرقانُ هو المبيِّنُ للفروق بين الحقِّ والباطل حتى صارَ ميزانًا لهما

أوثر التَّعبيرُ عن القرآنِ هنا باسم ﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾، دون أن يذكره باسمِه العَلَم المشهور (القرآن)، فلم يقل: (تبارك الذي نزل القرآن)؛ للإيماء إلى أنَّ ما سيُذكَر من الدَّلائل على الوحدانيَّة وإنزال القرآن، هي دلائل قيّمةٌ تفرِّقُ بين الحقِّ والباطل، وقد أطلق على القُرْآن (فرقانًا) بصيغة المصدرِ مُبالَغَةً في فصله بين الحقِّ والباطل، حتّى لكأنَّه عينُ الفصل مع أنَّه فاصلٌ وفارقٌ، فإسنادُ ﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ إلَى القُرْآن (مجازٌ عقليٌّ)[1]، مثلُ: (جدَّ جدُّه).

فائدةُ تعقيبِ تنزيل القرآن على لفظ الثناء ﴿تَبَارَكَ﴾:

ذِكرُ الصِّلة مشعرٌ بعليَّة الحُكم

عُقِّبَ قوله: ﴿تَبَارَكَ﴾ بتنزيلِ الفرقان في قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾، حيثُ ذُكِرَ مقدَّمًا عليه؛ لما في إنزال الفرقان من كثرةِ الخير، فالمَعْنَى: اتَّصف تَعالَى بتكاثُرِ خيره، لما نزَّل ما هوَ كثيرُ الخير، وهو القُرْآن المجيد الذي عمَّت منافعُه، وعمَّتْ عوائدُه، كقولك: (قد جادَ مَن أغنى الفقراءَ بعطيَّتِه)، فإنَّ معناه: اتَّصف بالجود لإغنائِه الفقراء بعطائه، فإنَّ ذِكر الصِّلة بعد الحُكم مشعِرٌ بعلّيَّتِها له[2].

فائدةُ استعمالِ حرفِ الاستعلاء:

حرفُ الاستعلاءِ دالٌّ على تشريف المُنزَّل وعلى التمكُّنِ في قلب المنزَّل عليه

أوثر التعدّي بحرف ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله: ﴿عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ دون (إلى)، فلم يقل: (نزَّل الفرقانَ إلى عبدِه)؛ لما يَستدعيه المقامُ من التَّشريفِ والتعظيمِ للقرآن، الَّذي يُشعِر به حرفُ الاستعلاءِ، ولا يُشعِر به حرفُ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 6، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 316.
(2) ابن التمجيد، حاشية ابن التمجيد مع القونوي: 4/ 14.

انتهاءِ الغاية (إلى)، ثمَّ ما يفيدُه حرفُ الاستعلاء أيضًا من دلالةٍ على التمكُّن، بحيث تمكَّنَ القرآن من قلبِهِ وفؤاده الَّذي حواه وحَفِظه، ولمّا كان الإنزال من السَّماء، وقد عُهِدت فوقيَّتُها على الأرض؛ ناسبَ أنْ يكون الإنزال بـ﴿عَلَىٰ﴾ الدالَّة على الهبوط من جهة العلوِّ إلى جهة السُّفْل، ففي الحرف استعارةٌ تبعيَّةٌ بتشبيه انتهاء الغاية بالعلوِّ بجامع البلوغ والوصول، ثمَّ حذفَ المشبَّه، وأبقى المشبه به، وهو لفظ ﴿عَلَىٰ﴾.

بلاغةُ اختيار وصف العبودية ﴿عَبۡدِهِۦ﴾:

مقامُ العبودية لله أعظمُ ما يتشرَّف به المرسَلون

عبَّر بلفظ (العبد) في قوله: ﴿عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ لكون العبوديَّة أشرفَ صفاتِهِ ﷺ وأحبَّها إلى قلبه، وإنْ كان التَّعْبيرُ بالرَّسول أوِ النَّبيِّ أنسبَ بالنَّذير[1]، وقد أناله الله تعالى هذا الشَّرفَ مرَّتين: بذكر لفظ العبد، ثمَّ بإضافته إليه تشريفًا له بقوله: ﴿عَبۡدِهِۦ﴾، وفيه إيذانٌ بكونه صلوات الله تعالى وسلامُه عليه في أقصى مراتبِ العبوديَّة، وتنبيهٌ على أنَّ الرسول لا يكون إلّا عبدًا للمرسِل ردًّا على النَّصارى[2].

وفي وصف ﴿عَبۡدِهِۦ﴾ أيضًا تمهيدٌ لإبطال طلبهم منه، في قوله: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 7][3].

معنى اللّام في ﴿لِيَكُونَ﴾:

العلَّةُ الجعليَّةُ غايةٌ مقصودةٌ من تنزيل الذِّكرِ الحكيم

(اللّام) في قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لامُ التعليل، أي: أنزلَ هذا الفرقانَ على عبده محمَّد ﷺ، كي يكونَ - أي: الفرقان أو عبدُه محمد ﷺ - للعالمينَ نذيرًا، ويوحي لفظ (اللّام) أنَّ الغرضَ من إنزال القرآن أن يكون الفرقانُ أو محمد ﷺ نذيرًا للخلق، ينذرهم عقاب ربِّهم، ويخوِّفهم عذابه، إن لم يوحِّدوه، ولم يخلصوا له العبادة، ويخلعوا كلَّ ما دونه من الآلهة والأوثان[4].

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 6/ 14.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 422.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 317.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 394.

نكتةُ تقديمِ المتعلَّق ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾:

الاهتمامُ بالمنذَرين والعنايةُ بتقديمِ ذكرِهم تأكيدٌ على عالميَّة الإسلام

قدَّم الجارَّ والمجرور ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾ المتعلِّق بالخبر ﴿نَذِيرًا﴾ عليه؛ لإفادةِ الاهتمامِ والتشويقِ وبيانِ الفرقِ بينَ رسولنا الكريم وبقيَّةِ الرُّسُل السّابقينَ - صلواتُ اللّه وسلامُه عليهم أجمعين - فقد أفادَ هذا التَّقديمُ اهتمامًا ملحوظًا بالمنذَرينَ، وهو شمولُ العالَم بأسرِه لبيانِ أنَّ هذا الرسولَ الخاتمَ ﷺ يتميَّزُ عن سائرِ الأنبياءِ والرُّسُل بعالميَّة رسالته وشموليَّة دعوته للخلقِ أجمعين من الإنسِ والجنِّ، وفي عمومِ الرِّسالة تصريحٌ بعالميَّةِ القرآن الكريم وشموليَّته وصلوحِهِ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، ثمَّ لرعاية الفاصلة أيضًا[1].

وفيه أيضًا إشارةٌ إلى سَعة رحمة اللّه وفضله بإرساله محمَّدًا ﷺ، هاديًا للعالمين، يخرجهم من الظُّلمات إلى النور، وينجيهم من النار، كما قال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: 107].

معنى اللّام الجارَّة ولام التعريف في: ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾:

دلالةُ التعديةِ إلى اللَّفظ المستغرق بيانٌ لعالميَّة الدَّعوة الإسلاميَّة

دلَّتِ (اللّامُ) الجارَّةُ على التعدية والإيصال للنِّذارة بلفظ (العالَمين)، كما دلَّتِ الألفُ واللّام التعريفيَّة في (العالمين) على أحدِ معنيين، فيحتملُ أن تكونَ (للعهد الخارجي)، وهو المتبادر، والمرادُ بهم الإنسُ والجنُّ، فالرَّسول ﷺ قد أُرسِل إليهما، ويحتملُ أن تكون (للجنس) أي: جنس العقلاء، فيشملُ الملائكةَ عليهم السلام أيضًا، كما رجَّحَهُ جمعٌ من المحقِّقين[2]، وأضاف بعضُهم غيرَ العقلاء أيضًا إلى رسالته ﷺ، على معنى: أنَّه أُرسِل للثَّقلين إرسالَ تكليف، وكذا للملائكة، وأمّا الحيوانات والجماداتُ التي لا تعقِلُ؛ فإرسالُه إليهم إرسالُ تشريفٍ وتكريم[3].

(1) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 405، والآلوسي، روح المعاني: 9/ 422.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 422، والبقاعي، نظم الدرر: 13/ 331.
(3) الصاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 3/ 141.

توجيهُ تخصيص ﴿نَذِيرًا﴾ بالذِّكر دون (بشيرًا):

عبَّر بالنَّذير دون البشير اكتفاءً، أو لأنَّ المقامَ يقتضيه أو لأسبابٍ أُخرى

اقتصرَ في وصف الرَّسول ﷺ هنا على صفة (النَّذير)، في قوله: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ دون (البشير)، كما ذُكِرا كلاهما في قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: 28]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فاطر: 24]؛ لأنَّ المقام هنا لتهديدِ المشركين؛ إذ كذَّبوا بالقرآن وبالرَّسول ﷺ، فكانَ مقتضيًا لذكر النِّذارة دونَ البشارة، أوْ أنَّ ذلك من باب (الاكتفاء)؛ لأنَّ البشارة تخطرُ ببال السّامع عند ذكر النِّذارة[1]، أو لأنَّ البشارةَ قد أشير إليها بشكل خفيٍّ بلفظ ﴿تَبَارَكَ﴾، وفيه إشارةٌ أيضًا إلى كثرة المستحقّين للنِّذارة[2]، وقيل: إنَّما اقتصرَ على الإنذار؛ لأنَّ السورةَ مكيَّةٌ، وفي ذلك الوقت لم يَصلُحوا للتبشير[3].

نكتةُ التَّعبيرِ بالموصول وصلاتٍ متعدِّدة له:

وجودُ غيرِ المعلوم من الصِّلات بين المعلومِ منها يُنزلُها منزلتَها كناية عن كونها مقطوعًا بها

ممّا شرطه العلماءُ في جملة الصِّلة، أنَّها لا بدَّ من أنْ تكونَ معلومةً ومعهودةً للمخاطَبِ قبل التكلُّم بها؛ لأنَّ تعريفَ الموصول يكونُ بما في (الصِّلة) من العهد[4]، فكان ممّا يُلفت في الصِّلات الأربع المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ أنَّ بعضَ هذه الصِّلات، لم يكن مسلَّمًا بها ومعلومًا من الجميع، فنفي اتِّخاذ الولد والشَّريك لم يكن مسلَّمًا ومعلومًا بهما عند الكفار، وإنْ كان مسلَّمًا بهما عند الرسول ﷺ والمؤمنين، فنتج

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 317.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 13/ 331.
(3) الصاوي، حاشية الصاوي على الجلالين: 3/ 141.
(4) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 405، ثم قال الخفاجي: وفي شرح التسهيل أنه غير لازم وأنَّ تعريف الموصول كتعريف الألف واللام يكون للعهد والجنس، وأنه قد تكون صلته مبهمة للتعظيم، كقول القائل:
فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى *** فمثل الذي لاقيت يُغلب صاحبه

عن هذا وجودُ صِلتينِ في محلِّ التسليم من الجميع وصلتينِ مختلفٍ فيهما، فكيف الجواب عن ذلك؟ والجواب: أنَّ وجود بعض الصِّلات في محلِّ التسليم من الجميع يلزمُ عنه تنزيلُ غيرها منزلتها، وتفصيلُ ذلك: أنَّه قد "أُجريَتْ على اسم الله تعالى هذه الصِّفات الأربع بطريق تعريفِ الموصوليَّة؛ لأنَّ بعض الصِّلات معروفٌ عند المخاطَبين اتِّصافُ الله به، وهما الصِّفتان الأولى والرابعة، وإذ قد كانتا معلومتينِ؛ كانت الصِّلتانِ الأخريانِ المذكورتان معهما في حُكم المعروف؛ لأنَّهما أُجريتا على مَن عُرِفَ بالصِّلتين الأولى والرّابعة"[1]، فما أنكره الكفّار من الصِّلات هي "معلومةٌ للرَّسول ﷺ، وهو المخاطَب بها، كقوله: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: 1]، ولا يلزمُ أنْ تكون معلومةً لكلِّ أحد ... وتنزيلُها منزلةَ المعلوم أبلغُ؛ لكونِهِ كنايةً عمّا ذكر، مناسبةً للردِّ على مَن أنكر التَّوحيد والنبوَّة"[2].

توجيهُ إعراب قوله: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ﴾:

إعـادةُ الموصولِ مُـحـتـمـلًا أوجُهًا إعرابيَّةً متعدِّدةً تكثيرٌ للمعنى وإثـراءٌ للمضامين

قوله: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ﴾ فيه وجوهٌ إعرابيَّةٌ محتملةٌ، فيجوزُ أن يكونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوف، أي: هو ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والجملةُ عليه مستأنفةٌ مقرِّرةٌ لما قبلها[3]، ويجوز في ﴿ٱلَّذِي﴾ الرفعُ نعتًا لـ ﴿ٱلَّذِي﴾ في قوله: ﴿ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ أوْ بيانًا أوْ بدلًا، وما بعد ﴿نَزَّلَ﴾ من تمام الصِّلة، فليس أجنبيًّا، فلا يضرُّ الفصلُ به بين الموصولِ الأوَّل والثاني إذا جعَلْنا الثانيَ تابعًا له أو بدلًا منه، قيل: ويجوز فيه النَّصبُ على المدح[4]، فإن قيل: فلِمَ أُعيدَ الاسمُ الموصولُ، ولم تُلحَقْ هذه الصِّلات بالَّتي قبلَها؟ فالجواب: أنَّه أعادَ الاسمَ الموصول لاختلاف الغرضِ من الصِّلتين؛ لأنَّ الصِّلة الأولى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 318.
(2) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 405.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 423.
(4) السمين، الدر المصون: 8/ 453، والهمذاني، الكتاب الفريد: 5/ 6، والآلوسي، روح المعاني: 9/ 423.

في غرض الامتنانِ بتنزيل القرآن للهُدى، والصِّلة الثانية في غرضِ اتِّصاف الله تعالى بالوحدانيَّة[1].

نكتةُ مجيءِ جملةِ الصِّلة اسميَّةً بمكوِّناتها:

إرادةُ الدَّوام والحصرِ والملك والتَّخصيصِ تمجيدٌ لله تعالى وبيانٌ لعظمته

جاءتْ جملةُ الصِّلة اسميَّةً في قوله: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ﴾ لإفادة الدَّوام والثبوتِ؛ إذ الله تعالى له ملكُ السَّماوات والأرض، فلا معنى لمشاركةِ غيره له بالعبوديَّة، ودعوةِ الأنداد له والخضوع لها من دونه، وقد اشتملتْ هذه الجملة الاسميَّةُ على مكوِّناتٍ آزرَتْ هذا المعنى وقوَّتْهُ؛ إذ قدَّمَ الجارَّ والمجرور المسند ﴿لَهُۥ﴾ على المبتدأ ﴿مُلْكُ﴾ المسند إليه؛ للاهتمامِ بالمقدَّم ولإفادةِ الحصر والاختصاص، فهو سبحانه وحدَه مالكُ كلِّ ما في السماوات والأرض، وهو "له خاصَّةً دون غيره لا استقلالًا ولا اشتراكًا"[2]، وما دام ذلك كذلك؛ فلا استحقاقَ للألوهية دونه، ولا يصحُّ عقلًا أنْ يُعبد من سواه من المملوكين له، وأفادتِ (اللّام) في قوله: ﴿لَهُۥ﴾ الملكَ والاختصاصَ والاستحقاقَ، فلِمَ يتوجَّهُ الإنسانُ إلى عبادة غيرِ المالك المستحَقِّ؟ ودلَّت الإضافةُ في ﴿مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على التخصيص، فله سبحانه وحده ﴿مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والتَّعبيرُ بهما كنايةٌ عن جميع الملك، أي: ملكُ جميع الأشياء، واستندَ النَّصُّ على مقابلةِ السَّماوات والأرض بفن الطِّباق؛ للدَّلالة على شمول ملكِه سبحانَه للعالَم العلويِّ والعالم السُّفليِّ، ولذا اختيرتِ الجملةُ الاسميَّةُ بمكوِّناتها لبيانِ عظمةِ الله واستحقاقِه العبوديَّةَ، وخضوعِ جميع الأشياءِ لعظمتِهِ ومُلكه، فالَّذي يُقدم على الإشراك والجحود به؛ فإنَّه يخالفُ منطقَ الأشياء وحقائقَها البيِّنة[3].

بلاغةُ عطفِ الفعليَّة على الاسميَّة تقديمًا وتأخيرًا:

عطفُ المعلول على العلَّة برهانٌ واضحٌ ودليلٌ ساطعٌ

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ معطوفٌ على ما قبلَهُ من الجملة

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 318.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 200.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 10.

الاسمية، ونظمُهُ في سلك الصِّلة؛ للإيذانِ بأنَّ مضمونَهُ من الوضوح والظُّهور، بحيثُ لا يكاد يجهلُهُ جاهلٌ لا سيَّما بعد تقريرِ ما قبله[1]، وفي تقديم الحُكم بكونه سبحانه له ملكُ السَّماوات والأرض، قبلَ الحُكم بنفي اتِّخاذ الولد، هو كونُ الأوَّل تمهيدًا وتوطئةً للثاني، فإنَّ مَن له ملكُ السَّماوات والأرض ليس في حاجةٍ إلى اتِّخاذ الولد.

سرُّ النَّفي بـ(لم) في قوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ﴾:

مَـن لـم يحتَج إلـى الـولد عند بدءِ الخلق، فلن يـكـون محتاجًا إليه بعد ثبوت المالكيَّة

آثرَ النَّفيَ بـ (لم) دون غيرها من أدوات النَّفي الأخرى في قوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ لأنَّ القصد هو نفي اتِّخاذِ الولد في الماضي والحاضر، والهدفُ منه الردُّ على مَن يزعُمون في الحاضر - وقت الخطاب وبعده - اتِّخاذه الولد، فإنَّ مَن لم يحتَجْ إلى الولد عندَ بدء الخلق، فإنَّه أكثرُ غناءً عنه، وأبعدُ عن الاحتياج إليه بعدَ استقرار مُلكِهِ وثبوتِ مالكيَّته لكلِّ شيء.

نكتةُ اختيار لفظ ﴿وَلَدًا﴾ وتنكيره:

شـمـولُ النَّـفـي الـذَّكـرَ والأنـثـى والمخلوقَ وغيره

التَّنكيرُ في لفظ ﴿وَلَدًا﴾ غرضُهُ التَّعميم، فهو نكرةٌ في سياق النَّفي، فتفيدُ العموم، والمرادُ بنفي اتِّخاذ الولد: أنَّه لا يُمكنُ أنْ يتَّخذَ ولدًا من مخلوقاتِه، أوْ يتَّخذَ ولدًا من ذاته؛ وإلَّا لزمَ نقصٌ في مالكيَّته وكان له شريكٌ في مُلْكِهِ، واختارَ لفظَ (الولد) دونَ لفظ (الابن)؛ ليشملَ الذُّكورَ والإناثَ معًا، فيردَّ بذلك على مَن زعموا أنَّ عيسى ابنُ الله، أوْ أنَّ الملائكةَ بناتُ الله.

بلاغةُ تقديمِ نفي اتِّخاذِ الولد على نفي الشَّريك:

نفيُ اتِّخاذ الولد مـدخـلٌ ودلـيـلٌ على نفي اتِّخاذ الشَّريك بطريق الأَوْلى

قدَّم نفيَ اتِّخاذِ الولدِ على نفي الشَّريك، لكونِ نفيهِ توطئةً وتمهيدًا لنفي الشَّريكِ ودليلًا عليه، فإنَّه إذا ما نفى عن نفسِهِ اتِّخاذَ الولد، فأَوْلى منه نفيُ اتِّخاذِ الشَّريك في الملك؛ لأنَّه لو كان

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 201.

متَّخِذًا شريكًا؛ لكان أوْلى به أنْ يتَّخذ له ولدًا، فيجعلَهُ شريكًا له، وحاشاه سبحانهُ، فهو الغنيُّ عنهما وعمّا سِواهما.

براعةُ اختلاف التَّعبيرِ بينَ نفيِ اتِّخاذ الولد ونفي الشَّريك:

نفيُ الولد بنفي الاتِّخاذ؛ ونفيُ الشَّريك بنفي الوجودِ

من براعةِ التَّعبيرِ في الآية الكريمة ذاك الاختلافُ في التعبير بين نفيِ اتِّخاذ الولد، ونفي وجودِ الشَّريك، إذ قال: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾، والفرقُ هو أنَّه عبَّر في جانب نفيِ الولد بقوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، وذلك لسببين:

الأوَّل: أنَّه لا سبيل إلى وجود ولدٍ له سبحانه لو أرادَ إلّا بطريق الاتِّخاذ والاصطفاء، كما قال عزَّ مِن قائل: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزمر: 4]؛ لأنَّ شرطَ إنجابِ الولد هو وجودُ صاحبةٍ، وهو سبحانه ليستْ له صاحبةٌ، فكيف يكون له ولدٌ؟ فنفيُ وجودِ الولد معتمدٌ على عدم وجودِ صاحبةٍ، فهي نتيجةٌ حتميَّةٌ، وقد قال تعالى في تقريرها: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: 101]، فثبتَ بناءً على ذلك أنَّه لو كان له ولدٌ؛ فسيكون بطريق الاتِّخاذ والاصطفاء، ولذلك نفى وجودَ الولدِ هنا بنفيِ اتِّخاذه، فقال: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، وهو ما تكرَّر في آيات أخرى، منها قولُه تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: 111]، وقوله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم: 92].

الثاني: أنَّ الآية ردٌّ على مَنِ ادَّعوا بالفعل اتِّخاذَه سبحانه الولدَ، كادِّعاء النَّصارى في المسيحِ عليه السلام، واليهودِ في عزيرٍ عليه السلام، وبعضِ مُشركي العرب في الملائكة الكرام.

لو كان في الكون آلِـهَـةٌ إلا الله لفسد الكونُ

وأمّا قولُهُ في نفي الشريك وجودًا: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾؛ فلأنَّ وجودَ الشَّريك لا يكون بالاتِّخاذ، وإنَّما يكون بالقهر والغلَبة والمساواة للإله الحقِّ، وهذا باطلٌ، لا يمكنُ أن يكون موجودًا، وإلّا فسدَ الكونُ، وثبت عجزُ الإله عن مطلقِ الفعل والإيجاد، واختلَّ

النظام، وبطلتِ الألوهيَّةُ من أساسها، كما قال سبحانه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: 91]، وقال: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء: 22]، فكانَ التعبير المناسبُ هو نفيَ الوجود، وقد نفاه سبحانه أيضًا بصيغةٍ دالَّةٍ على العموم كذلك، فقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾، فـ ﴿شَرِيكٌ﴾ نكرةٌ أيضًا في سياق النَّفي، فتفيد العمومَ، وأمّا إفرادُه؛ فمحمولٌ على إرادة الجنس، أو لأنَّ نفيَ المفرد نفيٌ للجميع من باب أولى، والمعنى: ليس له شريكٌ في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وما دعاءُ المشركينَ آلهتهم إلّا من قبيلِ وهْمهم أنَّها تفعلُ، وتؤثِّر، كفعلِ اللّٰه تعالى، فيتقرَّبون إليها رجاءً في نفعِها واتقاءً من ضررِها.

وفيه ردٌّ على مَن زعموا الشَّريك، وتعدُّدَ الآلهة كـ(الثنويَّة) القائلينَ بوجود إلهين: أحدُهما للخير والآخرُ للشرِّ، وكالقائلينَ بعبادة النُّجوم، والقائلينَ بعبادة الأوثان[1].

غرضُ تقديم ﴿لَهُۥ﴾ على ﴿شَرِيكٌ﴾:

تقديمُ المتعلِّق يفيدُ اختصاصَ نفيِ الشريك باللّٰه تعالى

قدَّم الجارَّ والمجرور المتعلِّق ﴿لَهُۥ﴾ على ﴿شَرِيكٌ﴾ للاهتمام بالمقدَّم ولإفادةِ الحصر، فهو سبحانَه المتفرِّد بالملك بحيث لا يشاركُهُ فيه أحدٌ، وكلُّ مخلوقٍ له شريكٌ وشبيهٌ في ذاته وبعضِ صفاته وبعضِ أفعاله إلّا اللّٰهَ تعالى؛ فإنَّه لا شريك له في شيءٍ من ذلك سبحانه وتقدس.

بلاغةُ تحديد انتفاءِ محلِّ الشركة:

تكوَّنَ محلُّ نفيِ الشركة من جارٍّ ومجرور، هو ﴿فِى ٱلْمُلْكِ﴾، وأفادَ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 430، والآلوسي، روح المعاني: 9/ 423.

تـحـديـدُ محـلِّ انتفاء الشريك بـــرهـــانٌ عـلى اسـتـحـقـاقِـهِ الوحدانيَّةَ

استعمالُ حرفِ الظَّرفية ﴿فِي﴾ الدالِّ على الإحاطة والشُّمول، نفيَ تمكُّنِ أيِّ أحدٍ من مُلكه سبحانه وألوهيَّتِه وربوبيَّتِه مهما كان، فلو كانَ للّٰه شريكٌ؛ لكانَ مُشاركًا له في مُلكه، وذلك لا يناسبُ الإله الحقَّ المتفرِّدَ بالملك المطلقِ غيرِ المقيَّد، و(أل) في لفظ ﴿ٱلۡمُلۡكِ﴾ للجنس، فيشملُ كلَّ مُلك اللّٰه تعالى، فهو كنايةٌ عن ربوبيَّته وألوهيَّته تعالى، ولذلك جرى العلماءُ على جعْلِهِ ردًّا على مَنِ ادَّعَوا تعدُّدَ الآلهة، وجعْلَ الشريك للّٰه تعالى، قال الرازيُّ: قوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ المرادُ أنَّه هو المنفردُ بالإلهيَّة[1]، وليس له فيها شريكٌ، وأنَّ الأمرَ ليس كما ادَّعى المشركونَ من وجود الشَّريك، فإنَّ وجودَ الشَّريك يُنافي حقيقةَ الانفراد بالألوهيَّة والربوبيَّة.

دلالةُ عطفِ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ على المتقدِّم:

عطفُ العامِّ على الخاصِّ زيادةٌ في التقرير

عطفَ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ على ما تقدَّمَهُ من نفي الولد والشريك؛ لما أنَّ كونه سبحانه بديعَ السَّماوات والأرض وفاطرَهما ومالكَهما منافٍ لاتِّخاذ الولد والشَّريك، كما قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٗۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ١٠١﴾ [الأنعام: 101][2]، وهو من باب عطفِ العامِّ على الخاصِّ، فقولُه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ عامٌّ في خلق الذوات وأفعالها[3]، والمعنى: أنَّه خلقَ كلَّ شيء من الأشياء في الكون، ومنه ما ادَّعَوه من الولد والشريك، بأنْ أحدثَهُ إحداثًا جاريًا على سنن التقدير حسبَما اقتضتْهُ إرادتُه المبنيَّةُ على الحِكَم البالغة، بأنْ خلقَ كلًّا منها من موادَّ مخصوصةٍ على صورٍ معيَّنةٍ، ورتَّبَ فيه قوًى وخواصَّ مختلفةَ الآثار والأحكام، كخلقِه الإنسان من موادَّ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 430، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 424، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 117.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 424.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 80.

مخصوصةٍ وصورٍ وأشكالٍ معيَّنة[1]، وخلقَ غيره كذلك، وذكر الجمَلُ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ﴾ هو في معنى العلَّة لما قبلَه[2]، ومرادُه أنَّ إثبات اتِّخاذ الولد والشريك يلزمُ منه أنَّه تعالى لم يخلق كلَّ شيء، بل خلقَ بعضًا دون بعض، ولمّا كان المولى تعالى خالقًا لكلِّ شيء؛ فقد انتفى اتِّخاذُ الولد والشريك، وإلّا لزم أن يكون الولدُ والشريك مخلوقَينِ له تعالى، فتنتفي ألوهيَّتُهما لافتقارهما إلى الخالق.

وفي تقديم قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ لكونه كالتوطئةِ والتَّمهيدِ له، فكونه مالكَ السَّماوات والأرض، يثبتُ أنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ فيهما، ولا منازعَ له في ذلك.

نكتةُ التَّعبيرِ بفعل ﴿وَخَلَقَ﴾ دون (أوجد):

الخلقُ إبداعٌ على غير مثالٍ سابقٍ بخلاف الإيجاد

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالخلق دون الإيجاد، في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ لأنَّ الخلقَ أصله: التقديرُ المستقيم، ويُستعملُ في إبداع الشَّيء من غير أصلٍ ولا احتذاء[3]، أي: على غير مثالٍ سابق، وهذا لا يكون إلّا لله تعالى، أمّا كلمةُ (أوجدَ)؛ فلا تختصُّ بكون ما تمَّ إيجادُه على غير مثالٍ سابق، ولذلك يَستعمل القرآن الكريم في حقِّ الله تعالى دائمًا مفردة (الخلق).

براعةُ الترتيب في توسيطِ المختلفِ فيه بينَ المتَّفق عليه:

المتَّفقُ عليه من الأدلَّة هو كالسّور الحاضن للمختلَف فيه منها لجعلِهِ كأنَّه لا شيءَ

من براعة النَّظم وبديعِه في الآية أنَّه وسَّط الكلام عن نفي اتِّخاذ الولد ونفي وجودِ الشَّريك، وهما مختلفٌ فيهما؛ لأنَّ المشركين وبعضَ الطَّوائف يقولون بهما، وسَّطه بين إثباتِ الملك لله وكونه الخالقَ لكلِّ شيءٍ سبحانه، وهما متَّفقٌ عليهما، ولا شكَّ فيهما حتى عند المشركينَ الذين يُقرّون بخلق الله تعالى لهم وللسَّموات والأرض،

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 117، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 201.
(2) الجمل، حاشية الجمل: 5/ 326.
(3) الراغب، المفردات: (خلق).

كما قال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: 87]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، والسرُّ في هذه الإحاطة بالمتَّفقِ عليهما "أنْ يكون الوصفانِ المسلَّمان كالدَّليل أوَّلًا والنَّتيجةِ آخِرًا، فإنَّ الَّذي له ملكُ السَّماوات والأرض، لا يليقُ به أنْ يتَّخذَ ولدًا، ولا أنْ يتَّخذَ شريكًا؛ لأنَّ مُلكَهُ العَظيم يقتضي غناه المطلقَ، فيقتضي أنْ يكون اتِّخاذُه ولدًا وشريكًا عبثًا، إذ لا غايةَ له، وإذا كانت أفعالُ العُقلاء تصانُ عن العبث، فكيف بأفعالِ أحكم الحُكماء تعالى وتقدَّس"[1]، وكيف يتَّخذ ولدًا، أو يكون له شريكٌ، وهو الذي خلق كلَّ شيءٍ، ومخلوقاته مفتقرةٌ إليه، وهو الغنيُّ عنها سبحانه.

دلالةُ الإضافة في ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾:

عمومُ الخَلْقِ ينفي وجودَ الولد والشَّريك

في استعمال أداة العموم ﴿كُلَّ﴾ في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ دلالةٌ على أنَّ الكون وما فيه هو من خلقِهِ سبحانَه دونَ غيره، فكيف يكون له ولدٌ أوْ شريكٌ في الملك؟ وفي إضافةِ ﴿كُلَّ﴾ وهي من صيغ العموم إلى ﴿شَيْءٍ﴾، وهي معَ تنكيرها تشملُ كلَّ ما يمكن أنْ يسمَّى شيئًا صغُر أوْ كبُر، ما يفيدُ على أنَّ كلَّ ما يُسمّى شيئًا من الموجودات هو مخلوقٌ للّٰه ﷻ، وذلك يشملُ كلَّ ما هو خلافُ ذاته سبحانه وصفاته من الموجودات.

علَّةُ عطفِ جملة ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ على ما قبلَها:

عطفُ التقديرِ على الخلقِ دافعٌ للأوهام السَّقيمة، مثبِّتٌ للحكمة العظيمة

(الفاء) للتَّفريع عاطفة التقدير لكلِّ شيء على خلقِه، حيث فرَّع على قولِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ قولَه: ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾، لدفع توهُّم من يظنُّ أنَّ الخلقَ لم يكن بعنايةٍ ونظامٍ دقيقين، وأنَّه خلْقٌ عشوائيٌّ غيرُ منظَّم، فكان العطفُ بيانًا؛ لكون الخلْقِ دالًّا على خالقٍ عليمٍ حكيمٍ، يخلقُ الأشياء، ويقدِّرُها، وينظِّمُها تنظيمًا عاليًا فيه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 318.

التوازنُ والانسجامُ التامّان، وعبَّر في الجملتينِ المتعاطفتينِ بالفعلَين: ﴿وَخَلَقَ﴾، ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ بصيغة الماضي، مع كون عمليَّةِ الخلق والتقدير مستمرَّةً؛ تغليبًا للموجودِ المشاهدِ على غيره[1]، والضَّمير في ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ يعودُ إلى ﴿كُلَّ شَيۡءٖ﴾، أي: فقدَّر كلَّ شيء ممّا تمَّ خلْقُهُ تقديرًا عجيبًا.

ولعلَّ الغرضَ من ذكر التَّقدير عقيبَ الخلق الإشارةُ إلى أنَّ دعوى اتِّخاذ الولدِ أو الشَّريك تؤدّي إلى فساد نظامِ الخلق، فيزيدُ شيءٌ على حساب غيره، ويتقدَّمُ شيءٌ على آخر...، لتعدُّد الآلهة وتنازُعها في وضع الأشياء في مواضعِها الدَّقيقةِ.

دلالةُ التَّوكيدِ في المفعول المطلقِ:

أكَّـدَ بالمصدر معنى الفعل؛ لـلـدَّلالـة على تـمـام الـتـقـدير وغاية الإتقان

ورد المفعول المطلق ﴿تَقۡدِيرٗا﴾ في قوله: ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾، وهو مصدرٌ مؤكِّدٌ لفعله، وذلك "للدَّلالة على أنَّه تقديرٌ كاملٌ في نوع التقادير"[2]، فخَلْقُ اللهِ تعالى ليس خَلْقًا كيفَما اتَّفق، إنَّما خَلْقُهُ سبحانه بقَدَرٍ وحسابٍ وحِكمةٍ وتوازنٍ وانتظام، فيخلقُ الشَّيءَ على قَدْرِ مهمَّته التي يُؤدّيها، كما قال سبحانه في موضع آخر: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأعلى: 2 - 3][3].

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 10.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 19.
(3) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 17/ 10362.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والثلاثون،
سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 37 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 37 : المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-79-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8644972 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»